يعتبر من أضخم مشاريع تطوير الحقول النفطية بشمال الكويت وتمت ترسيته على «شلمبرجير»

466,64 مليون دينار.. لإدارة حقل «مطربة»

أحمد العيدان

أحمد مغربي

في خطوة تعد من أكبر التعاقدات النفطية التي أبرمتها شركة نفط الكويت خلال السنوات الأخيرة، كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» عن أنه تمت ترسية عقد الإدارة المتكاملة لمشروع حقل مطربة، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ 466,64 مليون دينار (ما يعادل 1,51 مليار دولار) على شركة شلمبرجير الأميركية.

وجاءت ترسية العقد بعد استكمال كل الإجراءات النظامية ودراسة العطاءات المقدمة ضمن المناقصة، حيث تبين أن عرض شركة شلمبرجير هو العرض الوحيد المطابق فنيا وماليا لشروط ومواصفات المناقصة، ما أهله للفوز بالعقد عن العروض الأخرى التي تقدمت بها 3 شركات عالمية أخرى.

ويمثل هذا المشروع أحد المشاريع الإستراتيجية المحورية في شمال الكويت، ويستهدف تطوير حقل مطربة من خلال نموذج الإدارة المتكاملة، بما يشمل تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، ورفع مستويات الأداء الفني وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة المشاريع النفطية واسعة النطاق.

وينتظر أن يسهم مشروع مطربة في إحداث نقلة تشغيلية متقدمة على مستوى إدارة الحقول النفطية، بما ينسجم مع الرؤية الإستراتيجية لشركة نفط الكويت الهادفة إلى تعظيم القيمة المضافة للموارد الهيدروكربونية، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية، حيث قامت «نفط الكويت» في سبتمبر الماضي بالتشغيل التجاري للحقل.

وقال الرئيس التنفيذي أحمد العيدان خلال حفل التشغيل إن حقل مطربة كان يشكل تحديا عالميا، لأنه مشبع بغاز (H2S) بنسبة تصل إلى 40٪، وهو أمر نادر ويصعب من عملية الإنتاج التي استغرقت نحو 15 عاما منذ اكتشاف الحقل، متوقعا أن يبلغ إنتاج الحقل ما بين 80 و120 ألف برميل من النفط الخفيف.

«البورصة» كشفت عن مراجعتها السنوية للشركات المدرجة لعام 2026 بترقية 4 شركات ضمن سوق «النخبة»

«السوق الأول» إلى 38 شركة بقيمة رأسمالية 43,3 مليار دينار

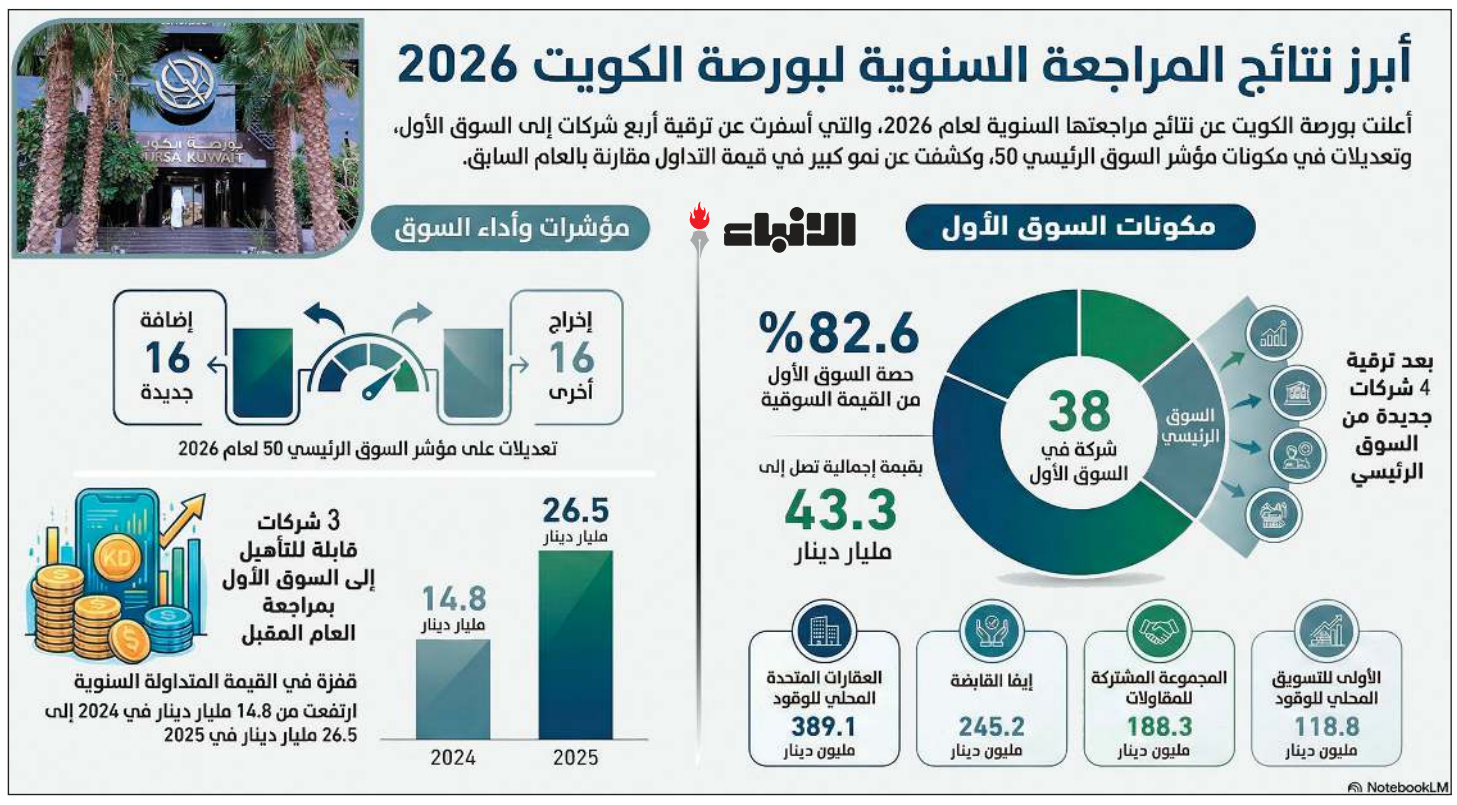

شريف حمدي

كشفت بورصة الكويت أمس عن المراجعة السنوية لتقسيم السوق لعام 2026، وذلك وفقا لأحكام قواعد البورصة، وبناء على تلك المراجعة تقرر انتقال 4 شركات من السوق الرئيسي إلى السوق الأول (سوق النخبة)، لانطباق معايير السوق عليها، وهي: الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا»، والعقارات المتحدة، والمجموعة المشتركة للمقاولات، والأولى للتسويق المحلي للوقود.

وبذلك يصبح عدد الشركات المدرجة ضمن مكونات السوق الأول في بورصة الكويت 38 شركة، لترتفع القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق الأول إلى نحو 43,3 مليار دينار، ما يعادل نحو 82,6٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق البالغة 52,4 مليار دينار بنهاية تعاملات جلسة أمس.

وتبلغ القيمة الرأسمالية للشركات الجديدة التي ستنضم إلى السوق الأول نحو 941,4 مليون دينار، موزعة على 245,2 مليون دينار لشركة «إيفا» و389,1 مليون دينار لشركة «العقارات المتحدة» و188,3 مليون دينار لشركة «المشتركة» و118,8 مليون دينار لشركة «أولى وقود».

وأفادت «البورصة» بأنه سيتم تطبيق نتائج المراجعة اعتبارا من يوم الأحد الموافق 8 فبراير المقبل، مشيرة إلى أنه لا يوجد شركات ستنتقل من السوق الأول للسوق الرئيسي لعدم توفيق أوضاعها والإيفاء بمعايير السوق الأول عليها، كما لا توجد شركات أخلت بالالتزامات المستمرة في السوق الأول. وقد منحت الشركة الكويتية للاستثمار فترة سنة لتوفيق أوضاعها على أن تبقى خلال هذه الفترة ضمن السوق الأول، فيما يتبين من المراجعة ان 3 شركات قابلة للتأهيل إلى السوق الأول، وهي: نور للاستثمار المالي، والعربية العقارية، وأسيكو للصناعات.

كما أعلنت بورصة الكويت عن إتمام المراجعة السنوية للشركات التي ستضاف لمؤشر السوق الرئيسي 50 خلال العام 2026، وذلك لـ16 شركة، نظرا لانطباق معايير المؤشر عليها، وهي: المركز المالي الكويتي، والمدار الكويتية القابضة، والديرة القابضة، واكتتاب القابضة، والكويتية الإماراتية القابضة، ووثاق للتأمين التكافلي، وأركان الكويت العقارية، والأرجان العالمية العقارية، ومراكز التجارة العقارية، سنرجي القابضة، والوطنية للتنظيف، ورابطة الكويت والخليج للنقل، والتخصيص القابضة، والنخيل للإنتاج الزراعي، ومشاعر القابضة، ومجموعة ديجتس ديجيتال انفراستراكتشر لمراكز المعلومات والاتصالات.

واتضح من مراجعة البورصة السنوية، ان قائمة تضم 16 شركة لن تكون ضمن مؤشر السوق الرئيسي 50 خلال العام الحالي، وذلك لعدم انطباق معايير المؤشر عليها، وهي: الاستشارات المالية الدولية القابضة، والساحل للتنمية والاستثمار، وبيان للاستثمار القابضة، وكفيك للاستثمار، والأولى للتأمين التكافلي، والعقارات المتحدة، والإنماء العقارية، وأسمنت الكويت، اضافة إلى مجموعة عربي القابضة (مشطوبة)، والوطنية للاتصالات المتنقلة، وبرقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة، والمجموعة المشتركة للمقاولات، وألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات، والشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود، والكويتية للمنتزهات، وطفل المستقبل الترفيهية العقارية.

ووفقا لما كشفت عنه بورصة الكويت، من ملخص نتائج المراجعة السنوية للشركات المدرجة في البورصة، يتبين أن إجمالي القيمة المتداولة بالسوق لعام 2025 بلغ نحو 26,5 مليار دينار، مقارنة بـ14,8 مليار دينار في 2024، وذلك خلال عدد أيام تداول 247 يوما بالعام الماضي، مقارنة بعدد أيام تداول بلغت 248 يوما بالعام الذي سبقه.

ضمن قرار لوزير التجارة والصناعة لعدم إصدارها بياناتها المالية لـ 3 سنوات متتالية

إلغاء 516 ترخيصاً للعربات المتنقلة

طارق عرابي

في خطوة تعكس تشدد الدولة في فرض الانضباط والالتزام بالقوانين المنظمة للنشاط التجاري، أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قرارا وزاريا بإلغاء 516 ترخيصا للعربات المتنقلة، بعد ثبوت مخالفتها الصريحة أحكام قانون الشركات، وذلك لامتناعها عن تقديم بياناتها المالية لثلاث سنوات متتالية، إعمالا لحكم الفقرة 7 من المادة 266 من قانون الشركات، في مخالفة جوهرية تمس بمبدأ الشفافية وحوكمة الأعمال.

وجاء في القرار الوزاري رقم 196 لسنة 2025 بشأن إلغاء بعض تراخيص العربات المتنقلة، والذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) أمس، وضمن مادته الثانية مباشرة إجراءات حل الشركات المشمولة بالإلغاء، تنفيذا لحكم المادة 266 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، مع إخطار الشركات المعنية لاتخاذ إجراءات التصفية وفق الأطر القانونية المعتمدة، بما يضمن سلامة الإجراءات وحماية النظام التجاري.

كما نصت المادة الثالثة على التزام الجهات المختصة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار، والعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره، مع نشره في الجريدة الرسمية.

ويأتي هذا القرار امتدادا لإجراءات أوسع كانت وزارة التجارة قد شرعت في تنفيذها خلال الفترة الماضية، حيث أعلن الوزير خليفة العجيل مؤخرا عن إلغاء ما يزيد على 1100 رخصة للعربات المتنقلة، لكونها غير نشطة أو غير مجددة أو غير مستوفية للاشتراطات التنظيمية، وذلك ضمن خطة متكاملة تستهدف تنقية السجلات التجارية، وتوجيه الفرص الاقتصادية إلى مستحقيها وتعزيز الانضباط والالتزام في هذا القطاع الحيوي.

«الصندوق الوطني» يُطلق الموسم الثاني لبرنامج «مبادر بلس»

كونا: أعلن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمس عن إطلاق الموسم الثاني من برنامج «مبادر بلس» استكمالا للنجاح الذي حققه البرنامج في موسمه الأول وترسيخا لدور الصندوق في دعم وتمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت.

وبهذه المناسبة، قالت المدير العام للصندوق الوطني بالتكليف بسمة الجاسم إن إطلاق الموسم الثاني من برنامج «مبادر بلس» يأتي ضمن استراتيجية الصندوق الرامية إلى تقديم خدمات نوعية غير تمويلية للمبادرين وجمهور المتعاملين مع الصندوق والارتقاء بمستوى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبناء على مخرجات التجربة الناجحة للموسم الأول.

وأكدت الجاسم حرص الصندوق الوطني على تصميم برامج نوعية تستند إلى احتياجات واقعية للمشاريع وتقدم حلولا عملية للتحديات التشغيلية والمالية والتنظيمية التي تواجه رواد الأعمال في مختلف القطاعات، مضيفة أن البرنامج يمثل نموذجا متقدما للدعم المتكامل، إذ يجمع بين التدريب التخصصي وجلسات التوجيه والإرشاد وربط المعرفة بالتطبيق العملي.

وأشارت إلى أن الصندوق الوطني يؤمن بأن تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على التمويل فقط بل يمتد إلى بناء القدرات وتطوير المهارات وتعزيز ثقافة الابتكار بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ويسهم في تنويع مصادر الدخل انسجاما مع توجهات الدولة ورؤية «الكويت 2035». وذكرت أن تطوير قدرات المبادرين عبر الموسم الثاني من خلال برنامج تدريبي وتوجيهي متكامل يواكب احتياجات السوق الكويتية ويعالج التحديات التشغيلية والتسويقية والتنظيمية التي تواجه المشاريع بمختلف قطاعاتها.

مشاركة واسعة من المختصين الماليين وممثلي الشركات المدرجة والمؤسسات المالية

«البورصة» استضافت جلسة توعوية لمعايير التقارير المالية الدولية.. وضريبة «الكيانات متعددة الجنسيات»

استضافت بورصة الكويت سلسلة من الجلسات التوعوية التفاعلية، بعنوان: «مستجدات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وقانون ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات»، والتي أقيمت في قاعة خالد الخرافي بمبنى البورصة.

ونظمت الجلسات بالتعاون مع شركة «KPMG» الكويت وجمعية المحللين الماليين المعتمدين، وشهدت مشاركة واسعة من المختصين الماليين وممثلي الشركات المدرجة والمؤسسات المالية، للاطلاع على أحدث التطورات التنظيمية، وتأثيرها على التقارير المالية والامتثال الضريبي في سوق المال الكويتي.

وقدمت الجلسات من قبل عدد من قياديي قطاع الضرائب والخدمات المؤسسية في شركة «KPMG» الكويت، حيث استعرضوا رؤى عملية حول كيفية التعامل مع المشهد التنظيمي المتغير وتأثيراته على التقارير المالية والضرائب.

وركزت الجلسة الأولى على أبرز المستجدات في إطار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ولاسيما التطبيق المرتقب لمعيار «IFRS 18»، الذي سيدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2027 ليحل محل المعيار الحالي «IAS 1»، حيث يقدم المعيار هيكلا محدثا للإفصاح عن البيانات المالية وعرضها، يتضمن استحداث مجاميع فرعية جديدة في قائمة الأرباح أو الخسائر، وتعزيز متطلبات الشفافية فيما يخص مؤشرات الأداء التي تحددها الإدارة، إلى جانب تصنيف أكثر اتساقا لبنود الإيرادات والمصروفات.

وأشار المتحدثون إلى أن هذه التغييرات تهدف إلى تعزيز قابلية المقارنة والوضوح وجودة التقارير المالية لمستخدمي القوائم المالية، مع التأكيد على ضرورة قيام الشركات بمراجعة أنظمتها المحاسبية، وضوابطها الداخلية، وآليات تواصلها مع المستثمرين استعدادا لمرحلة التطبيق.

كما اطلع المشاركون على لمحة عامة حول معياري IFRS S1 وIFRS S2، واللذين يحددان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة والمناخ، بما يدعم تعزيز المواءمة مع أفضل ممارسات تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) على المستوى العالمي.

وركزت الجلسة الثانية على قانون ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، والذي تم تطبيقه مؤخرا ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2025 بالتزامن مع صدور لائحته التنفيذية، ليضع إطارا متكاملا لتطبيق أحكام الضريبة الدنيا ومتطلبات الحد الأدنى العالمي للضرائب في الكويت.

وخلال الجلسة، أكد المتحدثون أن القانون يهدف إلى ضمان سداد الكيانات متعددة الجنسيات التي لا تقل إيراداتها العالمية الموحدة عن 750 مليون يورو في اثنتين من السنوات الـ 4 السابقة ضريبة لا تقل قيمتها عن 15٪ على الدخل الخاضع للضريبة المحققة في الكويت.

لقطة جماعية للمشاركين في الجلسة التوعوية

وبموجب القانون الجديد، ستنتقل الشركات الخاضعة لأحكامه من الالتزامات الضريبية السابقة في الكويت، مثل ضريبة الدخل على الشركات، والزكاة، وضريبة دعم العمالة الوطنية، وغيرها من النظم الضريبية السابقة، إلى إطار يتماشى مع المعايير الدولية، بهدف تبسيط إجراءات الامتثال، وتعزيز الاتساق، بما يسهم في دعم اندماج الكويت ضمن منظومة الضرائب العالمية، وموائمة قوانينها مع المعايير العالمية ضمن مبادرة «الركيزة الثانية» (Pillar Two) الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين (OECD/G20)، والتي تهدف إلى الحد من تحويل الأرباح وضمان عدالة فرض الضرائب.

وتهدف البورصة إلى تقديم إرشادات عملية تدعم الشركات المدرجة والمؤسسات المالية في تعزيز أطر التقارير المالية، والارتقاء بممارسات الحوكمة، والمواءمة مع المعايير الدولية، بما يسهم في دعم استقرار السوق، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحقيق نمو مستدام طويل الأمد لسوق المال الكويتي وكافة المشاركين فيه.

للاستثمار في الائتمان الخاص بالعقارات الأوروبية

«كامكو إنفست» و«سانتاندير للاستثمارات البديلة» توقّعان شراكة بـ 300 مليون يورو

محمد العثمان

كارلوس مانزانو

أعلنت كامكو إنفست وشركة سانتاندير للاستثمارات البديلة في بيان مشترك عن عقد شراكة بقيمة 300 مليون يورو لتقديم فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتولد دخلا منتظما في مجال الائتمان الخاص بالعقارات الأوروبية للمستثمرين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وستستفيد هذه الشراكة من قدرات سانتاندير في الوصول إلى الصفقات وتقييمها وتنفيذها عبر فرقها المحلية ذات الخبرة في مجال الائتمان العقاري، وذلك بهدف الاستثمار المشترك في فرص مختارة في مجال الائتمان العقاري في بلدان غرب أوروبا. وترتكز الاستراتيجية على توفير التمويل المضمون والتمويل المساند، مع استهداف تحقيق عوائد محسنة ومعدلة حسب المخاطر مع الحفاظ على رأس المال، مدعومة بعمليات فحص نافية للجهالة صارمة، وحوكمة شفافة، وتنفيذ بمعايير مؤسساتية.

وفي تعليقه على الشراكة، قال رئيس قطاع الاستثمارات البديلة في كامكو إنفست محمد فهد العثمان: «أصبح الائتمان الخاص مكونا متزايد الأهمية في المحافظ المؤسسية عالميا، مدفوعا بالتحولات الهيكلية في أسواق الإقراض والجاذبية المتنامية للاستراتيجيات المدرة للدخل والمدعومة بالأصول».

واختتم العثمان قائلا: «هذه الخطوة الاستراتيجية تعزز قدرتنا على توفير فرص عالية الجودة تتماشى مع الاحتياجات المتطورة للمستثمرين المتخصصين الباحثين عن الاستقرار، والتنويع، والقيمة طويلة المدى».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة سانتاندير للاستثمارات البديلة كارلوس مانزانو: «إن التعاون مع كامكو إنفست، باعتبارها مؤسسة إقليمية مرموقة وذات حضور قوي في السوق، يتيح لنا تقديم شبكة مصادر الصفقات لدينا، وانضباطنا الائتماني، وخبرة فريقنا الأوروبي المتخصص في استثمارات العقارات إلى شريحة جديدة من المستثمرين الباحثين عن دخل ثابت ومعدل حسب المخاطر. ونرى أن هناك نافذة واعدة لائتمان العقارات الخاص في بيئة السوق الحالية، ونتطلع إلى بناء منصة استثمارات بديلة طويلة الأجل قادرة على النمو والتوسع وفقا لاحتياجات السوق».